مجلة الباحث – المدرسة العليا للأساتذة الشيخ العلامة مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري – بوزريعة – الجزائر

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

نقد ابن تيمية لابن المطهر الحلي في كتابه " منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية "

Ibn Taymiyyah's criticism of Ibn al-Mutahhar al-Hilli in his book "The Method of the Prophetic Sunnah in Refuting the Words of the Qadari Shiites"

ط.د. صبرين فنير

مخبر الحضارة والتاريخ والجغرافيا التطبيقية، المدرسة العليا للأساتذة، الشيخ مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري، بوزريعة، (الجزائر)

f.sabrine1989@gmail.com

أ.د. فاطمة بوعمامة

لمدرسة العليا للأساتذة – الشيخ مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري، بوزريعة، (الجزائر)

bouamamafatma@outlook.fr

تاريخ الإرسال: 2024/05/04 **تاريخ القبول: 2024/08/20** **تاريخ النشر: 2024/09/30**

المؤلف المراسل: صبرين فنير، f.sabrine1989@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة التاريخية إلى إبراز الجانب النقدي لدى علم من أعلام الحديث والتاريخ في القرن 7ه/13م وهو شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية الحنبلي من خلال التعريف به، وبمؤلفه الذي انتقد فيه ابن المطهر الحلي، من خلال اختيار نماذج من مظاهر النقد الاسنادي والمتني.

تتمثل مشكلة الدراسة فيما يلي : هل كان ابن تيمية مصيبا في انتقاداته لابن المطهر الحلي في كتابه منهاج السنة النبوية؟ حيث سنبرز مواضيع النقد ومنهج ابن تيمية في نقده لابن المطهر معتمدين على المنهج العلمي الصحيح القائم على جمع الروايات التاريخية ومقارنتها، وتمحيصها بتحقيق أسانيدها ومتونها باستعمال منهج أهل الحديث، والاستناد إلى ما اتفق عليه كبار علماء المسلمين ومؤرخيهم.

الكلمات المفتاحية: النقد التاريخي، تقي الدين بن تيمية، ابن المطهر الحلي، كتاب منهاج السنة النبوية، علم الحديث.

Abstract:

This historical study aims to highlight the critical aspect of one of the scholars of Hadith and history in the 7th century AH/13th century AD, Sheikh Al-Islam Taqi Al-Din Ibn Taymiyyah Al-Hanbali, by introducing him and his book in which he criticized Ibn Al-Mutahhar Al-Hilli, through selecting examples of the aspects of chain of transmission and textual criticism.

The problem of the study is whether Ibn Taymiyyah was right in his criticism of Ibn Al-Mutahhar Al-Hilli in his book Minhaj Al-Sunnah Al-Nabawiyyah?

We will highlight the topics of criticism and Ibn Taymiyyah's method in his criticism of Ibn Al-Mutahhar, relying on the correct scientific method based on collecting historical narrations and comparing them, and examining them by verifying their chains of transmission and texts using the method of the people of Hadith, and relying on what was agreed upon by the great Muslim scholars and historians.

Keywords: *Historical criticism, Taqi Al-Din Ibn Taymiyyah, Ibn Al-Mutahhar Al-Hilli, book Minhaj Al-Sunnah Al-Nabawiyyah, Hadith science.*

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

1. مقدمة:

يعتبر النقد من أهم الوسائل التي تدلنا على حقيقة الخبر أو زيفه، وتعطينا صورة واضحة لناقله، فكان تشجيع المأمون العباسي للترجمة، وانتشار كتب الفلسفة اليونانية، من أسباب تسرّب بعض الأفكار إلى المجتمع الإسلامي، ممّا أدّى إلى ظهور الفرق الكلامية من معتزلة وأشاعرة وشيعة وصوفية التي تبنت بعضها هذه الأفكار فخاف أهل الحديث من تسربها إلى السنة، فعمدوا إلى تمحيص الأخبار ونقد الرّواة وهو ما يعرف بعلم الجرح والتّعديل الذي مارسه أهل الحديث، واعتمدوه في نقد الروايات التاريخية، فبرز في هذا العلم مجموعة من كبار العلماء المسلمين، من بينهم شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية في كتابه "منهاج السنة النبوية" الذي انتقد فيه ابن المطهر الحلي الشيعي الرافضي ورد عليه ردا مفحما

فجاء عنوان المقال كالتالي " **نقد ابن تيمية لابن المطهر الحلي في كتابه منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**" والذي تضمن انتقادات وتحقيقات جليلة قام بها شيخ الإسلام للرد عليه.

ولطبيعة الموضوع فقد جاءت إشكالية البحث كالآتي: **هل كان ابن تيمية مصيبا في انتقاداته لابن المطهر الحلي في كتابه منهاج السنة النبوية؟**

أهداف الدراسة :

-إبراز طرق النقد عند ابن تيمية التي انتهجها في رده على ابن المطهر الحلي في كتابه منهاج السنة النبوية.

-محاولة إبراز والتأكد من صحة الروايات التي أثبتها ابن المطهر في كتابه "منهاج الكرامة" عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه هل هي روايات مكذوبة وموضوعة عنهم؟ ومدى موافقتها للكتاب والسنة وكيف تعامل معها شيخ الإسلام ابن تيمية في رده عليها.

وقد جمعت بين المنهجين التاريخي المبني على جمع المادة العلمية من مصدرها وتحليلها، وبين منهج أهل الحديث في دراسة المادة العلمية المسندة، والتي لا يخلو مؤلف لابن تيمية منها.

المجلد: (16) | العدد: (02) | السنة: 2024 | صفحات المقال: 849–869 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

2.ترجمة ابن تيمية وابن المطهر الحلي:

1.2 ترجمة ابن تيمية:

هو أحمد تقي الدين أبو العباس بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم[1]بن الخضر بن تيمية الحراني[2] النميري العامري الحنبلي لقبه أتباعه بشيخ الإسلام ولد عام (661هـ/1263م) بحران وتعتبر أسرته من الأسر العلمية، فلما هاجرت من "حران" إلى "دمشق" خوفا من هجوم التتار وظلمهم، كاد العدو يدركهم في الطريق إذ توقفت عجلات المركبة عن السير، فلولا استعانتهم بالله الذي نجاهم من القوم الظالمين لكانوا قد هلكوا[3]، فبعدها دخلوا دمشق سنة (667 ه/1268م)[4].

شجرة نسب آل تيمية[5]

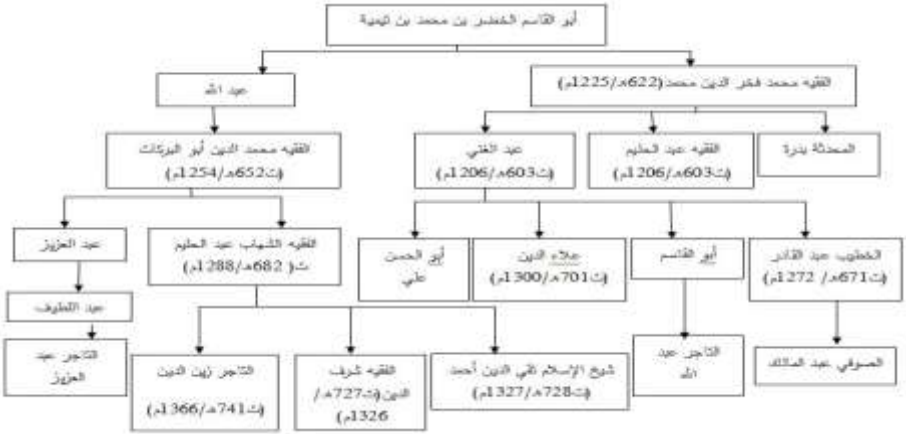

فنشأ في دمشق وتلقى العلوم فيها فدرس الفقه الحنبلي مع تتبع لسيّر الإمام أحمد[6]، وأخذ من مشايخها كزين الدين ابن المنجا الحنبلي، ومجد الدين ابن عساكر، والفخر بن البخاري المقدسي[7]، ومن أبرز شيوخه أيضا الفخر بن البخاري[8].

وما إن جاوز الشيخ العشرين من عمره حتى توفي أبوه، فحل محله في التدريس، وهو في الثانية والعشرين من عمره، فأصبح يجاري أئمة الحديث الممتازين كابن دقيق العيد وغيره من أئمة ذلك العصر الذين كانوا يدرسون في تلك المدارس، وفي الجامع الكبير بدمشق[9].

المجلد: (16) | العدد: (02) | السنة: 2024 | صفحات المقال: 849–869 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

ولم يقتصر ابن تيمية على التدريس في المدارس والمساجد فقط بل كانت له مراسلات مع تلاميذه والمهتمين به، فتضمنت هذه المراسلات استفساراتهم وأسئلتهم في مختلف قضايا العقيدة، والآثار التي تركها ابن تيمية شملت عدة علوم ومعارف[10].

ويعتبر ابن تيمية مصلح على حد قول محمد كرد علي:" بإرجاع الدين إلى أصوله الأولى، وتخلّصه من القشور التي ألحقها به الجهلة، وابن تيمية من الجهابذة في الشرع، صاحب التصانيف، بالرغم من الأذى الذي لحقه من مشايخ بني السُّبكي من أجل نيل الحظوة من العامة وسلاطين مصر والشام"[11]، وتوفي ابن تيمية – رحمه الله– معتقلا بقلعة دمشق سنة 728هـ/1327م[12]

تبلغ عدد مؤلفات ابن تيمية 1000مصنفا، ويعد أكثر تصنيفا للكتب[13]بالمقارنة مع علماء الحنابلة حسب الإحصاء الذي قام به خالد كبير علال في المشرق الإسلامي خلال القرنين 6-7ه/12-13م

الرمز	المؤلفون	عدد المصنفات	النسبة المئوية الخاصة	النسبة المئوية العامة
0	ابن تيمية –حنبلي	1000	47,641	

2.2 ترجمة ابن المطهر الحلي:

ابن المطهر الحلي (648 – 726هـ/ 1250– 1325م) الحسن ويقال الحسين بن يوسف بن علي بن المطّهر الحلي، جمال الدين ويعرف بالعلامة من أئمة الشيعة وأحد كبار العلماء، نسبة إلى الحلة وكان مولده ووفاته فيها[14]، شيخ الروافض وله تصانيف كثيرة يقال أنها تزيد على مائة وعشرين مجلدا، وعدتها خمس وخمسون مصنفا، في الفقه والنحو والأصول والفلسفة والرفض، ومن أشهرها بين الطلبة " شرح ابن الحاجب في أصول الفقه"، وله كتاب "منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة" خبط فيه في المعقول والمنقول، ولم يدر كيف يتوجه، إذ خرج عن الاستقامة وهو الذي رد فيه ابن تيمية عليه في مجلدات بما يبهر العقول[15]. وهو قيد دراستنا في هذا البحث.

ويقول عنه الشيعة:" العلامة الحلي وهو جليل القدر، عظيم الشأن لا نظير له في الفنون والعلوم العقلية والنقلية، وفضائله أكثر من أن تحصى، انتهت إليه زعامة المذهب في المعقول والمنقول، ووفاته كانت في ليلة السبت 11 محرم سنة 726ه/1325م ونقل جثمانه الطاهر

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

إلى النجف الأشرف، فدفن في حجرة خاصة على يمين الداخل إلى الحضرة الشريفة من جهة الشمال، وقبره ظاهر معروف يزار كل يوم[16].

3. التعريف بكتاب منهاج السنّة النّبوية في نقض كلام الشيعة القدرية:

يعتبر من أهم كتب شيخ الإسلام ابن تيميّة، والذي ورد ذكره في الكتب التي تحدثت عن مؤلفات ابن تيمية حيث ألفه نحو سنة 710هـ/1310م، وقد ألف أثناء وجوده في مصر، وألفه نقضا لكتاب "منهاج الكرامة" للرّافضي ابن المطّهر، إذ يقول ابن تيمية في مقدمة كتابه بعد حمد الله والثّناء عليه: "أما بعد فإنّه قد أحضر لي طائفة من أهل السنة والجماعة كتابا صنفه بعض شيوخ الرّافضة في عصرنا، منفقا لهذه البضاعة يدعو به إلى مذهب الرافض الإمامية من أمكنه دعوته من ولاة الأمور... وقال وذكر من أحضر هذا الكتاب أنّه من أعظم الأسباب في تقرير مذاهبهم عند من مال إليهم من الملوك وغيرهم، وقد صنّفه للملك المعروف " خدا بندة " وطلبوا مني بيان ما في هذا الكتاب من الضّلال وباطل الخطاب، لما في ذلك من نصر عباد الله المؤمنين، وبيان بطلان أقوال المفترين الملحدين".

أما الملك "خدا بندة " الذي ألّف ابن المطهر كتابه " منهاج الكرامة" من أجله، فهو أحد ملوك الدولة الإلخانية ومن أحفاد جنكيز خان واسمه الجايتو أو "لجايتو خدا بندة غياث الدين محمد بن أرغون بن ابغابن هولاكو بن طلو بن جنكيز خان"، وقد تولى أخوه الملك غازان أو قازان الحكم سنة 694ه/1294م، وولاّهُ حكم خرسان،[17] وكان غازان ميالا لأهل السنّة ولابن تيمية عدة وقائع معه، ودام حكمه مدة ثمان سنين وعشرة أشهر إلى أن توفي في شوال سنة 703 هـ/1304م، وخلفه أخوه خدا نبدة شهر ذي الحجة من نفس العام، وقد استمر خدا بندة بعض الوقت مقيما على السنة إلى أن كانت سنة 709 هـ/1309م عندما انتقل إلى مذهب الشّيعة، بسبب الرّافضي ابن المطّهر الذي ألّف له كتاب "منهاج الكرامة"[18]وهذا مما يبين أنّ ابن المطّهر ألّف كتابه حوالي هذه المدة ويكون كتاب ابن تيمية قد ألّف بعد ذلك ودعاه فيه اعتناق مذهب الرافضة بعد أن حسّنه له وقبّح صورة مذهب أهل السنة في عينه[19].

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

يتحدث الرّافضي فيه عن مسألة الإمامة التي يقول عنها بأنّها أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين، وقد اعتمدنا على الطبعة المحقّقة من طرف الدكتور محمد رشاد سالم والتي تتضمن ثمانية أجزاء والجزء التاسع خاص بالفهارس إذ أنّه حضر إلى مصر سنة 705هـ/1306م وعاد إلى دمشق سنة 712 هـ/1313م على أنّ هذا لا يوجد ما يؤكده، بالإضافة إلى أن ابن رجب ذكر أهم مؤلفات ابن تيمية التي ألفها بمصر ولم يذكر منها منهاج السنة[20].

4. مظاهر النّقد التاريخي عند ابن تيمية من خلال الأسانيد:

يقوم النقد عند ابن تيمية من خلال الأحاديث النّبوية بتضعيف السند في راو واحد أو أكثر أو تقويته استنادا إلى مقاييس المحدّثين، ويحكم عليه وفقا لذلك على التَّعَابير الدّالة نحو قوله: "إسناد جيد"[21] "أصح إسناد"[22]أو عبارات دالة على ضعف الإسناد أو تضعيفه نحو قوله: "ليس له إسناد يقوم به"[23]، "لا إسناد له"[24]، "إسناد ضعيف"[25]، "بإسناد ضعيف موضوع"[26]، "ولا يعرف له إسناد صحيح ولا ضعيف"[27]، "إسناد مظلم"[28]،"بإسناد غريب"[29] .

ويبيّن ابن تيمية ضعف السند، بتعيين أحد رواته كقوله عبد الرحمن وكثير من الناس لا يحتج بروايته المفردة، وقوله عن سند فيه أبو قضاعة: منكر الحديث متروك[30]، فيحكم بعد ذلك على قوة الحديث وضعفه باستعمال العبارات الدالة عليه كأن يقول: مثلا "متفق عليه"[31]، "مرسل"[32]، "مرسل حسن"[33]، "صحيح"[34]، وغيرها من المصطلحات المعروفة عند أهل الحديث، ومع هذا فإن ابن تيمية لا يكتفي بنقد السند في معظم الأخبار التي يوردها بل يضعفها إسنادا عن طريق تضعيف سندها، ويحاول جاهدا استعمال الأدّلة التاريخية التي تتوفر لديه ويؤدي هذا النقد إلى إصدار أحكام فيه يبيّن مرتبة الحديث فيشير إليها ابن تيمية بقوله: "صحيح متفق عليه"[35] أو هو في "الصحيحين"[36]أو "صحيح غريب"[37]أو "حسن"[38]أو غريب أو موضوع [39]وذلك مما هو متداول لدى أهل الحديث، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

الحديث الأول: روى أحمد بن حنبل بإسناده عن أبي ليلى عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الصديقون ثلاثة: حبيب بن موسى النجار مؤمن آل ياسين الذي قال يا قوم اتبعوا المرسلين و حزقيل مؤمن آل فرعون الذي قال: "أتقتلون رجلا أن يقول ربّي الله، وعلي ابن أبي طالب الثالث وهو أفضلهم".

المجلد: (16) | العدد: (02) | السنة: 2024 | صفحات المقال: 849–869 | ISSN :9577 - 1112 | EISSN : 2602 -5388

وقد نقد ابن تيمية هذا الحديث من عدة وجوه:

وعمرو بن جميع ممن لا يحتج بنقله[40]بل قال ابن عدي يتّهم بالوضع[41]قال يحي كذاب خبيث وقال النّسائي والدّار قطني: متروك وقال ابن حبان يروي الموضوعات والمناكير عن المشاهير، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار، وفي وجه آخر قال ابن تيمية هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله وسلم[42].

الحديث الثاني: قال ابن مطهر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية".

فابن تيمية عندما شرع في نقد الحديث يقول:

يتساءل :أين من روى هذا الحديث بهذا اللّفظ وأين إسناده؟ وكيف يجوز أن يحتّج بالنقل عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من غير بيان الطريق الذي به يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله؟ وهذا لو كان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث فكيف وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف؟

ويُطالب ابن تيمية عند نقده للإسناد بصحّة النّقل فكيف يجوز أصل الإيمان بخبر مثل هذا لا يُعرف له ناقل؟ وإن عرف له ناقل أمكن خطؤه وكذبه، وهل يثبت أصل الإيمان إلا بطريق علي؟[43]

نعلق على هذه الرواية أنّها لا تصح لورودها دون سند ففقدت شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر، قال ابن المبارك: " الإسناد من الدّين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء..."[44] هذا من ناحية السند.

أما المتن فهو لا يصح للشواهد الآتية:

– إن القرآن الكريم أكد أن الولاية أو الإمامة هي شورى بين الناس، قائمة على الاختيار لا التعيين كما دلت على ذلك الآيات، في قوله تعالى: ﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾ سورة آل عمران الآية: 159. ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**﴾ سورة الشورى الآية: 38. وتدل على ذلك كتب الشيعة منها ما ورد في نهج البلاغة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنّه قال لمعاوية: "إنّما الشورى للمهاجرين والأنصار فإذا اجتمعوا قال رجل سموه (إماما) ذلك لله رضا".[45] وليست الولاية خاصة بفرد ولا أسرة ولا قبيلة، وهو ما طبقته السنّة ومارسه الصّحابة

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

رضوان الله عليهم[46]. وهو نقض لخاتم النبوة في قوله تعالى: ﴿ **مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾ سورة الأحزاب:40.

– إذا كانت الإمامة ركن أساسي فلماذا لم تُذكر في القرآن الكريم !!؟؟ بينما ورد في القرآن الكريم بيان لكل شيء كما جاء في قوله تعالى:" ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ** ﴾ سورة النحل الآية: 89، وقد ذكر الله مسائل أقل منها مثل التيمم.

الحديث الثالث: قال الرّافضي قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّه**﴾ سورة البقرة الآية: 207. قال الثعلبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد الهجرة خلف علي بن أبي طالب لقضاء ديونه وردّ الودائع التي كانت عنده وأمره ليلة خرج إلى الغار وقد أحاط المشركون بالدار ، أن ينام على فراشه وقال له:"يا علي اتّشح ببردي الخضرمي الأخضر ونم على فراشي فإنه لا يخلص إليك منهم مكروه"، فأنزل الله السورة والرسول صلى الله عليه وسلم متوجه إلى المدينة.

يطالب ابن تيمية هذا الرّافضيّ في هذا الحديث بصحة النّقل، ومجرد نقل الثّعلبي وأمثاله ليس بحجة باتفاق طوائف أهل السنة والشيعة لأنّه مُرسل ولم يذكر إسناده، لم يؤكد ابن تيمية على أنّه كذب باتفاق أهل العلم والحديث والسّير لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر وأبو بكر إلى المدينة لم يكن للقوم غرض في طلب علي وإنمّا المطلوب النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وجعلوا في كل واحد منهما ديّة لمن جاء به، ويواصل ابن تيمية بتقديم الأدّلة، لأنّهم في الصباح وجدوا علّيا فخاب ظنهم لأنه لم يكن مقصودهم، بل الرسول صلى الله عليه وسلم [47].

من خلال دراسة السند نلاحظ:

– عبد الأعلى بن عامر الثعلبي: قال عنه النسائي[48]: ليس بذاك القوي، وقال عنه ابن سعد: روى عنه سفيان الثوري وإسرائيل[49].

نستنتج مما تقدم أن الرواية ضعيفة سندا ومتنا وبالتالي فهي مرفوضة في علم الجرح والتعديل.

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

5. مظاهر النّقد التاريخي عند ابن تيمية من خلال المتون:

انتقد ابن تيمية الأخبار وكان نقده لها في بيان صحة وكذب الرواية، أي ما يسمى بالنقد الداخلي، حيث يهتم بنقد الرواية وتحليلها وعرضها على الواقع ومعارضتها ودراسة لغة الخبر وغيرها واستخدم الوسائل المتاحة، وهذا النوع الذي عُني به ابن تيمية، فردّ مئات الرّوايات وأبطلها بنقده للمتن وأسلوبه العلمي القائم على حقائق علمية، ومن الألفاظ التي استعملها أثناء نقده للأخبار والحكايات والأحاديث ما في هذه الحكاية من الأكاذيب[50]، قد تكون كذبا وإمّا أن تكون قد وقعت لجاهل مغمور[51]،هذه الحكاية لم يذكر لها إسناد[52] هذه الحكاية تخالف المعروف [53]، هذه الحكاية مكذوبة[54].

ويقول ابن تيمية عن الشّيعة أنّهم أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وسقيمها، وإنّما أساسهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من اختلاق الوضاعين، بل والمعروفون بالإلحاد وعلماؤهم يعتمدون على نقل مثل: أبي مخنف، بن لوط بن يحي، وهشام بن محمد بن السائب[55].

1.5. من خلال الرّوايات الحديثية:

ومن أمثلة ذلك:

الحديث الأول: في قول الرّافضي: وقد ذكر الشهرستاني وهو من أشد المتعصبين على الإمامية أن مثار الفساد بعد شبهة إبليس الاختلاف الواقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فأول نزاع وقع في مرضه ما رواه البخاري بإسناده إلى ابن عباس قال: "لما اشتّد بالنبي صلى الله عليه وسلم مرضه الذي توفي فيه قال: ائتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده ".

فقال عمر:"إنّ الرجل ليهجر، حسبنا كتاب الله وكثر اللغط"، فقال النبي صلى الله عليه وسلم:" قوموا عني، لا ينبغي عندي التنازع".

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

ينقد ابن تيمية هذا الحديث كقوله: أنّ ما ينقله الشهرستاني في "الملل والنحل" عامته مما ينقله بعضهم عن بعض، وكثير من ذلك لم يحرر فيه أقوال المنقول عنهم، ولم يذكر الإسناد في عامة ما ينقله، بل هو ينقل من كتب من صنف المقالات قبله، مثل أبي عيسى الوراق، وأبي يحي، ولهذا نجد نقل الأشعري أصح وأعلم بالمقالات، وأشد احترازا من كذب الكذابين[56].

الحديث الثاني: في حديث الرّافضي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" إنّ فاطمة أحصنت فرجها فحرم الله ذريتها على النار"، وفي رواية أن عليا قال:"يا رسول الله لم سميت فاطمة؟" قال:" لأنّ الله فطمها وذريتها من النار".

يرد ابن تيمية على الرّافضي بقوله: إنّ هذا الحديث عن فاطمة كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ويظهر كذبه لغير أهل الحديث أيضا، فإنّ قوله أنّ فاطمة أحصنت فرجها فحرمّ الله ذريتها على النار يقتضي أنّ إحصان فرجها هو السبب لتحريم ذريتها على النار وهذا باطل قطعا، ويقدم لنا ابن تيمية دليلا في ذلك أنّ سارة أحصنت فرجها ولم يحرم الله جميع ذريتها على النار.

ويعطي لنا دليلا قاطعا لذلك في قوله تعالى:﴿ **وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ، وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ**﴾ الصافات الآية: 112،113.

وفي قوله تعالى أيضا: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ**﴾ سورة الحديد الآية: 26.

عقب على ذلك ابن تيمية بقوله: "فاللّواتي أحصن فروجهن لا يحصي عددهن إلا الله عز وجل ومن ذريتهن البر والفاجر والمؤمن والكافر".

يواصل ابن تيمية في نقده للمتن فيقول إنّ إحصان فاطمة لفرجها فاقت فيه جمهور نساء المسلمين لأن هذه الصفة تشترك فيها فاطمة مع عدد كبير من نساء المؤمنين، وفاطمة لم تكن سيدة نساء العالمين بهذا الوصف، وأيضا فليست ذرية فاطمة كلّهم محرمين على النار، بل فيهم البر والفاجر[57].

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

الحديث الثالث: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "علي مع الحق والحق معه يدور حيث دار، ولن يفترقا حتى يرد علي الحوض".

يقول ابن تيمية أما الحق الذي يدور مع شخص ويدور الشخص معه فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه ومعنى ذلك أنّ قوله صدق وعمله صالح ليس المراد به أنّ غيره لا يكون معه شيء من الحق، وقال ابن تيمية أيضا فالحق يدور مع شخص غير النبي صلى الله عليه وسلم ولو دار الحق مع علي حيث ما دار لوجب أن يكون معصوما كالنبي صلى الله عليه وسلم ومن جهلهم يدّعون ذلك.

الحديث الرابع: وهو حديث: "أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي"

قال ابن تيمية "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان كلّما خرج في غزوة استخلف على المدينة بعض الصحابة، ويقدم لنا ابن تيمية أدلة على ذلك مثل استخلاف بشير بن عبد المنذر في غزوة قينقاع"[58].

ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك لم يأذن في أن يتخلف أحد عنه إلاّ لعذر أو عجز عن الخروج أو من . . ."

كما الاستخلاف ليس بنقص فإنّ موسى استخلف هارون على قومه فكيف يكون نقصا؟ فطيّب بذلك قلب علي[59].

2.5 .نماذج عن الرّوايات التّاريخيّة:

أ–في السيرة النبوية:

الرواية الأولى: لما نزل قوله تعالى: ﴿**وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ**﴾ سورة الشعراء الآية: 214، جمع رسول الله بني عبد المطلب في بيت أبي طالب وهم أربعون رجلا فقدم لهم طعاما وأبلغهم الدّعوة وبعد ذلك أخبرهم أن علي بن أبي طالب هو وصيّه ووزيره ووارثه وخليفته من بعده.

ابن تيمية يرد على هذه الراوية فيقول: ليس فيها شيء من كتب المسلمين وهي ليست مذكورة عندهم لا في الصحاح ولا في المساند والسنن والمغازي والتفسير وهو حديث لا يعرف إسناده ولا يثبته أئمة النقل وهذا الحديث كذب لأنّ في إسناده أبو مريم الكوفي[60].

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

–أبو مريم الكوفي قال فيه العقيلي[61]: ليس بشيء، ليس بثقة، وقال فيه البخاري[62]: عبد الغفار أبو مريم الكوفي الأنصاري بن القاسم بن قيس بن فهد ليس بالقوي عندهم سمع منه شعبة ويحيى بن سعيد الأنصاري قال يحيى بن سعيد عن يحنش أن قيس بن ثور بخاري.

إذن نلاحظ أنّ ما ذهب إليه ابن تيمية صحيح لأن أبا مريم الكوفي مطعون فيه، وبالتالي سقط شرط من شروط قبول الحديث.

ثم يعطينا ابن تيمية مثلا رائعا في النقد: هذا يعني أنّ بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلا حين نزلت هذه الآية فإنّها نزلت بمكة، فإنّ عبد المطلب لم يعقب منهم باتفاق المسلمين إلا أربعة: العباس، وأبو طالب، والحارث، وأبو لهب، وجميع ولد عبد المطلب من هؤلاء الأربعة[63].هذا يعني أن بنو عبد المطلب لم يبلغوا عشرين رجلا فأين الأربعين؟، وهذه خطوة بارعة من ابن تيمية في النقد التاريخي تستحق الإعجاب والتنويه بلجوئه إلى علمي الأنساب والإحصاء لتمحيص رواية مزعومة أثبتت فسادها بالأرقام[64].

ب– الخلافة الراشدة:

الرواية الأولى:

قال الرّافضي وقال أبو بكر الصدّيق: "أقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم" فإن كانت إمامته حقا كانت استقالته منها معصية وإن كانت باطلة لزم الطعن.[65]

والجواب أنّ هذا كذب وتدليس ليس في شيء من كتب الحديث ولا له إسناد معلوم، فإنّه لم يقل "وعلي فيكم" بل الذي ثبت عنه في الصحيح أنّه قال يوم السقيفة:" بايعوا أحد هذين الرجلين: عمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح. فقال له عمر: بل أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله، قال عمر :"كنت والله لأن أُقدَّم فتُضرب عنقي، لا يقرّبني ذلك إلى إثم، أحب إليّ من تأمُّري على قوم فيهم أبا بكر"، ثم لو قال: (وعليٌّ فيكم) لاستخلفه مكان عمر، فإنّ أمره كان مطاعاً.[66]

الرواية الثانية:

وتعد أهم رواية نقدها ابن تيمية حيث أظهر براعته في النقد التاريخي[67] المتعدد الطرق والمتكامل الجوانب في الرّدّ على الشّيعة الرّافضة حيث روى الرّافضي:" أنّ الماء زاد بالكوفة فخاف أهلها من الغرق ففزعوا إلى علي بن أبي طالب فركب بغلة رسول الله

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

صلى الله عليه وسلم وخرج الناس معه، فنزل على شاطئ الفرات فصلى ثم دعا وضرب صفحة الماء بقضيب كان في يده، فغاص الماء، فسلّم عليه كثير من الحيتان، ولم ينطق بعضها فسأل عن ذلك فقال: "أنطق الله ما طهّره من السمك، وأسكت ما أبخسه وأبعده".

وقال ابن تيمية أولا: هذه الحكاية مكذوبة من حيث أنها ليس لها إسناد يدل على صحتها، ثانيا: أنّ بغلة النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن عنده وثالثا: هذه الحكاية ليس لها ذكر في الكتب المعتمدة ومثل هذه الحكاية لو كانت صحيحة لكانت مما تتوفر الهمم والدواعي على نقلها، والرابع أن السمك كله مباح كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال في البحر:" هو الطهور ماؤه، الحِلُّ ميتته " بإجماع سلف الأمة وأئمتها وعلي مع سائر الصحابة فكيف يقولون إنّ الله أنجسه؟ وآخرها أن نطق السمك ليس مقدورا له في العادة النطق[68].

ويتضح ممّا سبق أنّ ابن تيمية استخدم طرقا متعددة في نقد الرّوايات التاريخية وتمحيصها، مطبقا عليها طريقته ومنهج أهل الحديث، فنقد أسانيدها واحتكم في تحقيق متونها إلى الشرع، والعقل، والعادة، وإلى علمي الأنساب والإحصاء وإلى سنن المجتمع والطبيعة وإلى المتواتر من التاريخ والثابت منه زمانا ومكانا.

الرواية الثالثة:

ومضمونها أنه يوم قتل الحسين أمطرت السماء دما وما رفع حجر في الدنيا إلا وتحته دم وظهرت حمرة في السماء.

ينقد ابن تيمية هذه الرواية بقوله أنّها من التُّرَّهات والخرافات بدليله أنّ هذه الحمرة ما تزال تظهر ولها سبب طبيعي من جهة الشمس فهي بمنزلة الشفق، وقول الرّافضي: "أنه ما رفع حجر في الدنيا إلا وجد تحته دم" فهو أيضا كذب بيّن"[69].

وفي هذه الرواية نرى ابن تيمية احتكم إلى العادة والسنن الموجودة في الظواهر الطبيعية وهذا مظهر من مظاهر الاحتكام إلى قانون المطابقة على المستويين الاجتماعي والطبيعي[70].

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

لكن ما يُعاب على ابن تيمية عند إشارته لمنهج المحدثين في نقد الخبر يقوم على الإسناد جرحا وتعديلا، ولم يشر إلى طريقهم في نقد المتن، وفي طريق آخر يعتمد عليه في نقد المتن بكيفية توحي بأنّ هذا الطريق جديد على المحدثين وهذا غير صحيح، فهم وإن ركزوا على نقد الإسناد، فإنّهم لم يهملوا نقد المتن والأدلة على ذلك كثيرة جدا أولها أن من شروطهم في صحة الحديث[71].

6.الخاتمة:

من خلال ما تقدم من دراستنا لهذا الموضوع يتبين:

– انتهج ابن تيمية للرد على ابن المطهر الحلي في كتابه منهاج السنة النبوية أسلوب المقابلة، حيث يرد عليه بقوله قال الرافضي وينتقضه في أكثر من وجه مستعملا في ذلك الأدلة من العقل والكتاب والسنة النبوية، وهذا يعني أنه كان مطلعا على أصول مذهب الشيعة الروافض، فعند قراءة كتاب منهاج السنة النبوية نرى أنه يقارن مقالة ابن المطهر فيظهر بذلك تناقضه ويبّين سقطاته، وهذا ما يزيد في إضعاف حجج الرافضي ويبين مدى كذبهم وافترائهم وجهلهم.

– اتضح من خلال نقد ابن تيمية لابن المطهر الحلي أنها روايات باطلة لا تصح، ولم يثبت معنا ولا رواية واحدة، فقد أبطل ابن تيمية الروايات غير المسندة لأنها لا تصح، ومتونها أيضا لا تصح فقد سعى الرافضي ابن المطهر الحلي في كتابه "منهاج الكرامة" إلى إثبات إمامة علي رضي الله عنه وذريته بالنص، رغم عدم ورود آيات محكمات تؤكد ذلك، بل إنه مناقض للنصوص القرآنية القائلة بالشورى، وقد اعتمد في ذلك على تأويل الآيات القرآنية بما يخدم مذهب الشيعة الرافضة.

– ابن تيمية في رده على ابن المطهر الحلي كان يشير إلى المصادر التي استقى منها مادته العلمية، فمثلا الذي لم يطلع على كتاب" منهاج الكرامة" لابن المطّهر، عند اطلاعه على كتاب ابن تيمية "منهاج السنة النبوية" يستطيع أخذ نظرة عن كتاب ابن مطهر، حيث كان يرد عليه معتمدا في ذلك على الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح في الاستدلال على مقالة الرافضي، ويرى ابن تيمية أنّه إذا ما تعارضت الرّوايات المرسلة والمنقطعة مع الكتاب

والسنة والأخبار المتواترة، ترد ولا تقبل، ولابد للمنقولات من أسانيد لكي يبحث فيها، أهي صحيحة أم ضعيفة، أم موضوعة، وبفضلها يميز النقاد بين الصدق والكذب.

– كما أشار إلى طرق استخدام النقد التاريخي، وطبقها بنفسه على بعض الأخبار، أبان من خلالها مقدرة فائقة في النقد والتمحيص، وهي عنده متنوعة وليست محصورة في منهج علماء الحديث، ولما كان منهجهم صعبا أعرض عنه كثير من المتكلمين، وعدلوا عن معرفة المنقولات بالإسناد وأحوال الرجال، لذا فعلى الذي تعذر عليه تمييز الصحيح من السقيم من جهة الإسناد فيمكنه تمييزها بالاحتكام إلى الكتاب والسنة والعقل، وإلى المعلوم من المتواتر، وإلى العادات وسنن الله في خلقه، وقد تعددت طرق النقد عند ابن تيمية فنجده يدحض شبهة الرّافضي، من خلال إبراز اضطراب البناء الداخلي للرواية، لإثبات عدم صدقها عن طريق عرض دليل قوي، أو مطابقة الخبر لرواية في الصحيح، أو مخالفة العقل، أو عدم مطابقة الواقع التاريخي، أو مخالفة عادات النّاس، وهذا الأسلوب لا يتقنه إلا الجهبذ من العلماء، فابن تيمية مثله مثل باقي علماء الحنابلة الذين تَصَدُّوا للشيعة الروافض بإبراز ضعف موقفهم.

6. الهوامش:

[1]– ابن كثير، البداية والنهاية، تح وتع: علي شيري، 1988م، ط1، دار إحياء التراث العربي، ج11، ص 395.

[2]– الخطيب البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، 1951م، لبنان، دار الإحياء التراث العربي، ج1، ص 105.

[3] – بن رسلان أبو عبد الله محمد بن سعيد، حول حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، 2002م، ط2، مكتبة المنار، ص10.

[4]– علال خالد كبير، (2003م)، الحركة العلمية الحنبلية وأثرها في المشرق الإسلامي خلال القرنين 6–7ه/12–13م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر2، الجزائر، ص281.

[5] – شيخي فريدة،(2011/2010م) مساهمة أسرة المقادسة في الحياة العلمية بدمشق خلال القرنين (6–8ه/12–14م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، ، ص150.

[6]– بن رسلان أبو عبد الله محمد بن سعيد، المرجع السابق، ص14.

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

[7]– الحنبلي ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أشرف على نحو وأخرج أحاديثه، عبد القادر الآرناؤوط، تح وتع: محمود الآرناؤوط، 1992م، ط1، دار ابن كثير، بيروت، ص 142.

[8]– الحافظ محمد مطيع، جامع الحنابلة المظفري، 2002م، دار البشائر، بيروت، ص7.

[9]– بن رسلان أبو عبد الله محمد بن سعيد، المرجع السابق، ص14.

[10]– أنظر: الكيلاني ماجد عرسان، الفكر التربوي عند ابن تيمية، 1986م، ط2، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ص62 وما بعدها.

[11]– محمد كرد علي، خِطط الشام، 1983م، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، دمشق، بيروت، ج4، ص44.

[12]– الذهبي، ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية والحافظ علم الدين البرزالي والحافظ جمال الدين المزي، تح: محمد بن ناصر العجمي، 1995م، ط1، دار ابن الأثير، الكويت، ج1، ص27.

[13]– اعتمدنا على إحصاء علال خالد كبير، الحركة العلمية الحنبلية، ص458–459، للمزيد حول مصنفات ابن تيمية أنظر: محمد بن عبد الهادي، العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام بن تيمية، تح: محمد حامد الفقي، 1938م، مطبعة حجازي، القاهرة، ج 1، ص26–40.

– الزركلي خير الدين، الأعلام، 1980م، ط5، دار العلم للملايين، ج5، ص 92. [14]

– ابن كثير، المصدر السابق، ج15، ص 135. [15]

[16]– الطباطبائي، الفوائد الرجالية، تح وتع: محمد صادق، 1742– 1778م، مكتبة العالمين، ج1، ص 226.

[17]– ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تح: محمد رشاد سالم، د س، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج1، ص87،89،4،7،88.

[18]– ابن تيمية، منهاج السنة، ص87،89،4،7،88.

[19]– المصدر نفسه، ص97.

[20]– الخراشي سليمان بن صالح ، شيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن ناصبيا، 1998م، ط1، دار الوطن للنشر، المملكة العربية السعودية، ص20.

[21]– ابن تيمية، المصدر السابق، ج3، ص78.

[22]– المصدر نفسه، ج6، ص238.

[23]– المصدر نفسه، ج6، ص 276.

[24]– المصدر نفسه، ج4، ص484.

[25]– المصدر نفسه، ج7، ص15.

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

[26]– المصدر نفسه، ج2، ص636.

[27]– المصدر نفسه، ج8، ص109.

[28]– المصدر نفسه، ج7،ص279.

[29]– الغريب: انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر. السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تح أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، د س، د ط، دار طيبة، ج2، ص633، ابن تيمية، المصدر السابق، ج1، ص56.

[30]– المنكر: لغة: هو اسم مفعول من الإنكار ضد الإقرار، اصطلاحا، عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة أشهرها اثنان، هو الحديث الذي في إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه، هو ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة وهو من أنواع الضعيف، الطحان محمود، تيسير مصطلح الحديث، د س، ط10، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ص119–121، ابن تيمية، منهاج السنة، ج7، ص36.

[31]– ابن تيمية، المصدر نفسه، ج1، ص107.

[32]– المرسل: هو ما رفعه التابعي بأن يقول، قال رسول الله "صلى الله عليه وسلم" سواء كان التابعي كبيرا أو صغيرا وسقط منه الصحابي. عتر نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، 1997م، ط3، دار الفكر، دمشق، ص370، القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، د س، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص131. ابن تيمية، المصدر نفسه، ج5، ص33.

[33]– ابن تيمية، المصدر نفسه، ج1، ص536.

[34]– الصحيح: لغة، ضد السقيم وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث وسائر المعاني، اصطلاحا، ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علّة. الطحان محمود، المرجع السابق، ص 44. ابن تيمية، المصدر السابق، ج1، ص65.

[35]– ابن تيمية، المصدر نفسه، ج2، ص190.

[36]– المصدر نفسه، ج3، ص444.

[37]– المصدر نفسه، ج1، ص113.

[38]– المصدر نفسه، ج1، ص536.

[39]– المصدر نفسه، ج7، ص430.

[40]– المصدر نفسه، ج7، ص125.

[41]– الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقص كلام أهل الرفض والاعتزال، تح: محب الدين الخطيب، 1993م، ط3، الرياض، ج1، ص452.

[42]– ابن تيمية، المصدر السابق، ج7، ص226.

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

[43]– المصدر نفسه، ج1، ص110،111.

[44]– ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث بمقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، 1986م، د ط، سوريا، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ص 256.

[45]– الشريف الرضي، نهج البلاغة، د س، د ط، دار المعرفة للطباعة، بيروت، لبنان، ج3، ص 11.

[46]– علال خالد كبير، نقد الروايات الشيعية الواردة في المصادر الحديثية السنية نقدا تاما كاملا، 2017م، د ط، دار المحتسب، الجزائر، ص 11.

[47]– أنظر: ابن تيمية، المصدر السابق، ج7، ص 110–113.

[48]– النسائي، الضعفاء والمتروكين، تح: محمود إبراهيم زايد، 1986م، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج1، ص209.

[49]– ابن سعد، الطبقات الكبرى، تح: إحسان عباس، 1968م، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، ج6، ص334.

[50]– ابن تيمية، منهاج السنة، ج2، ص16.

[51]– المصدر نفسه، ج2، ص 632.

[52]– المصدر نفسه، ج3، ص138.

[53]– المصدر نفسه، ج4، ص57.

[54]– المصدر نفسه،ج8، ص200.

[55]– المصدر نفسه، ج1، ص58،59.

[56]– المصدر نفسه،ج6، ص185.

[57]– المصدر نفسه،ج4، ص62،63.

[58]– المصدر نفسه،ج7، ص178.

[59]– المصدر نفسه،ج7، ص181.

[60]– المصدر نفسه،ج7، ص298،299،302.

[61]– العقيلي، الضعفاء الكبير، تح: عبد المعطي أمين القلعجي، 1984م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج5، ص337.

[62]– البخاري، التاريخ الكبير، تح: السيد هاشم الندوي، د س، د ط، دار الفكر، ج6، ص36.

[63]– ابن تيمية، المصدر السابق، ج7، ص304،306.

[64]– علال خالد كبير، قضايا تاريخية وفكرية من تاريخنا الإسلامي،2011م، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص119.

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

[65]– ابن تيمية، منهاج السنة، ج5، ص246.

[66]– المصدر نفسه، ج5، ص247.

[67]– علال خالد كبير، المرجع السابق، ص119.

[68]– ابن تيمية، المصدر السابق، ج8، ص102.

[69]– المصدر نفسه، ج4، ص 280.

[70]– علال خالد كبير، المرجع السابق، ص120.

[71]– المرجع نفسه، ص122.

7. قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

أ– الكتب:

1. ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث بمقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، 1986م، د ط، سوريا، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر.
2. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تح: محمد رشاد سالم، د س، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
3. ابن سعد، الطبقات الكبرى، تح: إحسان عباس، 1968م، ط1، دار صادر، ، بيروت، لبنان.
4. ابن كثير، البداية والنهاية، تح وتع: علي شيري، 1988م، ط1، دار إحياء التراث العربي.
5. البخاري، التاريخ الكبير، تح: السيد هاشم الندوي ، د س، د ط، دار الفكر.
6. بن رسلان أبو عبد الله محمد بن سعيد، حول حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، 2002م، ط2، مكتبة المنار.
7. الحافظ محمد مطيع، جامع الحنابلة المظفري، 2002م، دار البشائر، بيروت.

8. الحنبلي ابن العماد ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أشرف على نحو وأخرج أحاديثه، عبد القادر الآرناؤوط، تح وتع: محمود الآرناؤوط، 1992م، ط1، دار ابن كثير، بيروت.
9. الخراشي سليمان بن صالح ، شيخ الإسلام ابن تيمية لم يكن ناصبيا، 1998م، ط1، دار الوطن للنشر، المملكة العربية السعودية.
10. الخطيب البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، 1951م، لبنان، دار الإحياء التراث العربي.
11. الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقص كلام أهل الرفض والاعتزال، تح: محب الدين الخطيب، 1993م، ط3، ، الرياض.
12. الذهبي، ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية والحافظ علم الدين البرزالي والحافظ جمال الدين المزي، تح: محمد بن ناصر العجمي، 1995م، ط1، دار ابن الأثير، الكويت.
13. الزركلي خير الدين، الأعلام، 1980م، ط5، دار العلم للملايين.
14. السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تح أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، د س، د ط، دار طيبة.
15. الشريف الرضي، نهج البلاغة، د س، د ط، دار المعرفة للطباعة، بيروت، لبنان.
16. الطباطبائي، الفوائد الرجالية، تح وتع: محمد صادق، 1742– 1778م، مكتبة العالمين.
17. الطحان محمود ، تيسير مصطلح الحديث، د س، ط10، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
18. عتر نور الدين ، منهج النقد في علوم الحديث، 1997م، ط3، دار الفكر، دمشق.
19. العقيلي، الضعفاء الكبير، تح: عبد المعطي أمين القلعجي، 1984م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
20. علال خالد كبير، قضايا تاريخية وفكرية من تاريخنا الإسلامي،2011م، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.

المجلد: (16)	العدد: (02)	السنة: 2024	صفحات المقال: 849–869	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

21. علال خالد كبير، نقد الروايات الشيعية الواردة في المصادر الحديثية السنية نقدا تاما كاملا، 2017م، د ط، دار المحتسب، الجزائر.

22. القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، د س، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

23. الكيلاني ماجد عرسان، الفكر التربوي عند ابن تيمية، 1986م، ط2، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة.

24. محمد بن عبد الهادي، العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام بن تيمية، تح: محمد حامد الفقي، 1938م، مطبعة حجازي، القاهرة.

25. محمد كرد علي، خِطط الشام، 1983م، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، دمشق، بيروت.

26. النسائي، الضعفاء والمتروكين، تح: محمود إبراهيم زايد، 1986م، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ب- <u>الرسائل الجامعية</u>:

1. فريدة شيخي ،(2011/2010م)، مساهمة أسرة المقادسة في الحياة العلمية بدمشق خلال القرنين (6-8هـ/12-14م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر.

2. علال خالد كبير، (2003م)، الحركة العلمية الحنبلية وأثرها في المشرق الإسلامي خلال القرنين 6-7 هـ /12-13م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر2، الجزائر.